مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف

"دراسة حالة بنك البركة الجزائرفي الفترة 2010م– 2015م "

معيزي أحلام و زبير عياش
طالبة دكتوراه بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس –الجزائر
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– الجزائر

المستخلص :

استهدفت هذه الدراسة معرفة الدور المهم لمبادئ الحوكمة و الياتها في تقييم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010م–2015م)، حيث تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الى أي مدى يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تقييم الأداء . وافترضت الدراسة وجود علاقة بين ارساء مبادئ الحوكمة وآلياتها في تحسين الأداء المالي للمصارف . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج العائد على الاموال الخاصة لتحديد العلاقة . و توصلت الدراسة الى أن تطبيق الحوكمة يساهم في تفعيل دور مجلس الادارة ، كما توصلت الى عدة توصيات أهمها : ان ارساء مبادئ الحوكمة له تأثير على البنك ، استراتيجاته ، واستمراريته .

ABSTRACT:

This study aimed at explaining the important role of corporate governance principles and mechanisms in assessing the financial performance of banks, choosing the Baraka Bank of Algerian as a case study during the period (2010-2015). The problem of the study lied in the extent to which the application of governance principles contributed to the performance assessment. The study assumed the existence of a relationship between governance principles and mechanisms in improving the financial performance of banks. The study adopted the analytical descriptive method depending on the model of return on private funds to determine this relationship. The study findings showed that the application of governance contributes to the activation of the role of the Board of Directors. The study most important recommendations indicated that establishing the principles of governance would have an impact on the bank, its strategies, and continuity.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، تقييم ، الأداء، المؤشرات.

المقدمة :

إن اعتماد قياس و تقييم كفاءة الأداء من قبل إدارة البنك يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة للارتقاء و تحسين مستوى أدائها ، على العكس في حالة عدم ممارسة تقييم كفاءة الأداء من قبل البنوك في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق و المتمثلة في المنافسة وعدم الاستقرار و التقلبات والأزمات الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنوك، لذلك يعتبر تقييم كفاءة الأداء من الأدوات التي يستند عليها لصياغة و اتخاذ القرارات السليمة ، التي تضمن نجاح البنوك في ممارسة نشاطها و ضرورة حضوره في الساحة التنافسية من خلال اعتماده على الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءته في ظل ذلك فان البنوك تسعى دوما للبحث على آليات و استراتيجيات من شأنها أن تدعم البنوك في تحسين أدائها و زيادة قدرتها التنافسية و تعتبر الحوكمة من أهم الآليات التي أصبحت مختلف البنوك تسعى إلى اعتمادها خاصة أنها يعتمد عليها كمؤشر في تقييم الأداء البنكي من طرف الوكالات و المنظمات

العالمية، إذا الحوكمة أصبحت ضرورة لا بد من الأخذ بمبادئها و أدواتها فهي تزداد أهمية في القطاع البنكي و هذا لان جوهر عمل البنوك يرتكز على المخاطر فان لم يأخذ البنك نسبة مخاطرة في أعماله فلن يتمكن من تحقيق أي عائد خاصة أن الخسائر تنشأ من عدم إدارة المخاطر أو عدم الحصول على العوائد المناسبة لتلك المخاطر، إن توفر نظام إدارة مخاطر جيد هو الذي يسمح بالمواءمة بين العوائد و المخاطر ضمن الحد الذي يسمح بت وضع المصرف واستراتيجياته، غير أن فعاليته تعتمد على وجود نظام حوكمة جيد و إلا ستكون الجهود المبذولة في إدارة المخاطر غير فعالة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تحديد أهمية الحوكمة من جهة و ضرورة ارساء مبدئها من جهة اخرى ذلك على مستوى البنوك، ومنه معرفة انعكاس تطبيق الحوكمة في تقييم الاداء المالي للبنوك بالاعتماد على أحد أهم النماذج المعتمدة.

أهداف الدراسة :

1- معرفة كيف يمكن لمبادئ الحوكمة أن تؤثر على الأداء المالي للبنك .

2- تحديد طبيعة العلاقة بين تطبيق الحوكمة و مؤشرات الأداء .

3- تقييم أداء بنك البركة الجزائري في ظل مبادئ و أليات الحوكمة .

فرضيات الدراسة :

1- يتضمن بنك البركة أعضاء مجلس ادارة على درجة عالية من الكفاءة و الاستقلالية .

2- يهتم بنك البركة لضمان شفافية التقارير الافصاح عن استراتيجاته .

3- فعالية الرقابة للبنك من خلال تفعيل التدقيق الداخلي و الخارجي و كذا ادارة المخاطر للبنك .

مشكلة الدراسة:

يعتبر تطبيق الحوكمة كضرورة ملحة في البنوك فما أهمية تطبيق مبادئها، و كيف يمكن أن ينعكس ذلك على أدائها؟

الدراسات السابقة :

دراسة : حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي ، (2013م) :

اهتمت هذه الدراسة بالحوكمة بالبنوك و تحديد أثرها في الأداء و المخاطرة حيث ركزت على ضرورة إرساء الحوكمة لما لها من أهمية خاصة المبدأ الثلاثي (رقابة شفافية و إفصاح) هذا من جهة و من جهة أخرى بينت مدى أهمية مقررات لجنة بازل في إرساء هذه المبادئ و كيف يمكن لمبادئ الحوكمة إن تسهم في تفعيل إدارة المخاطر البنكية خاصة أن البنوك تتعرض إلى جملة من المخاطر المختلفة التي يمكن أن تؤثر سلبا على سمعتها ومنه استمرارها و من خلال الدراسة التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة بين كل من الحوكمة الأداء و المخاطرة .

دراسة : صادق راشد الشمري ، (2015م) :

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الأداء و المخاطرة في البنوك من جهة و من جهة اخرى أهمية تطبيق الحوكمة ، حيث تضمنت الطرق و الاليات الواجب اعتمادها في ظل ارساء مبادئ الحوكمة و الاهتمام بأليتها من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف و منه الفرص و التهديدات الموجودة في البيئة الداخلية و الخارجية في تحسين الأداء المصرفي، كما ركزت الدراسة على ضرورة انتهاج إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر البنكية و التي من بينها تبني مبادئ الحوكمة.

دراسة : نوي فطيمة الزهرة ، (2017م) :

تضمنت الدراسة تحديد أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على القوائم المالية لبعض البنوك في تقييم الاداء و كذا اعتمدت على الاستبانة في

تحديد مدى تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة ، وقد توصلت الدراسة الى أن البنوك الجزائرية تعاني العديد من النقائص التي تحد من فعاليتها حيث أصبح من الضروري في ظل الظروف الراهنة تطبيق الحوكمة له أثر ايجابي على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

مع انفجار الأزمة العالمية اخذ العالم ينظر إلى الحوكمة كآلية هامة لكافة المنظمات و المنشآت بما فيه البنوك ، فبتبني البنوك للحوكمة سيسهم قطعا في حصوله على ميزة تنافسية مستدامة على المدى الطويل و هو ما سيتضح لنا من خلال تعريف الحوكمة و الأهمية و كذا الأهداف.

مفهوم الحوكمة في البنوك:

تعرف على أنها مجموعة القواعد و اللوائح القانونية و المحاسبية و المالية الاقتصادية التي توجه و تحكم الإدارة في أداء عملها و الوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين و لكن أيضا أمام المودعين و من ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع (حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين الراضي، 2013م ، ص32). و عرفت الحوكمة في البنوك على انها مجموعة القواعد و الاسس الطموحه و الموجه التي يضعها مجلس الادارة لمساعدة الاداريين في الالتزام بطريقة شفافة و الافصاح عن جميع البيانات في اطار هدف المساءلة و السلوك المهني على اساس قاعدة واضحة شرط أن تسهم كل الاطراف الفاعلة عبر نشاطاتهم في مجال الادارة من اجل تحقيق الاهداف المسطرة (طارق راشد الشمري، 2013م ، ص 106) .

من خلال التعريفات السابقة يخلص الباحثان إلى إن الحوكمة في البنوك هي الية تضمن من خلالها تحديد مهام مجلس الإدارة و الإدارة العليا بدقة و وضوح فيما يخص الوظائف و الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة و لكن في ظل حماية تامة لمصالح المودعين و المساهمين بالدرجة الأولى هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد طبيعة العلاقة بين كل من الفاعلين الداخليين و الخارجيين الأمر الذي يضمن تحسين الأداء و تفعيل الرقابة الداخلية للبنوك.

أهمية الحوكمة في البنوك :

لقد بينت الدراسات أهمية الحوكمة السليمة في البنوك خاصة بعدما تزايدت العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي وذلك في ظل عولمة الأسواق المالية وسياسة التحرير المصرفي التي تنتهجها البنوك ، حيث تكن أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة التي يؤثر على تنافسية البنك و أدائه و الشكل التالي يبين أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك.

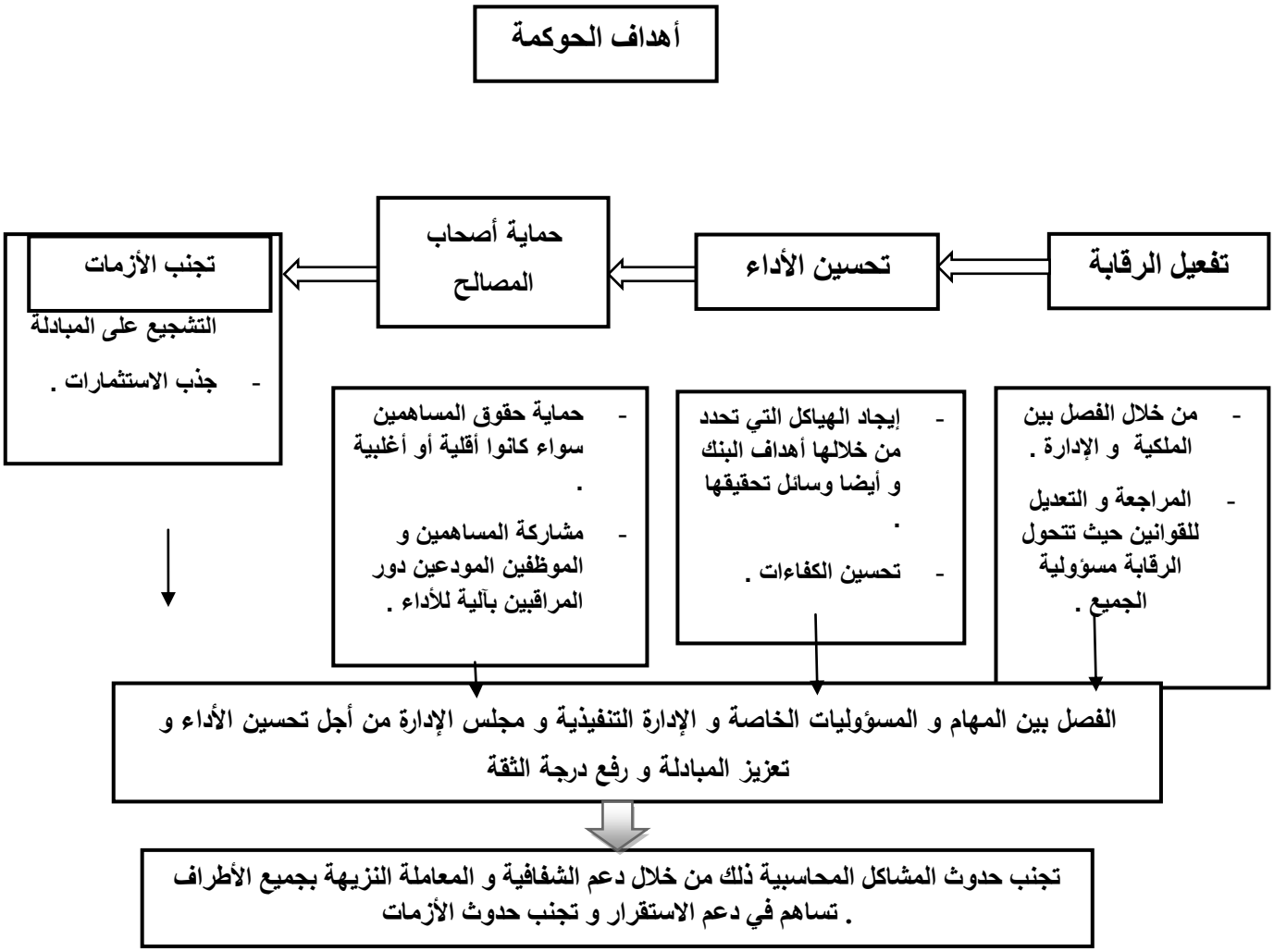

المصدر : اعداد الباحثان

شكل رقم (1) : اهمية الحوكمة في البنوك

اذا يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الوحدات المصرفية لتحقيق أهدافها مجموعة من العناصر الأساسية نوجزها فيما يلي: (مصطفى يوسف كافي، 2013م ، ص 221-223) .

1.تهدف الحوكمة الى زيادة الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية .

2.تحسين و تطوير الإدارة و مساعدة كل من المديرين و مجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ قرارات سليمة تضمن العدالة لجميع الإطراف ذات المصالح .

3.زيادة الانضباط في السوق و ضمان جميع الحقوق .

4.تجنب الأزمات في الاقتصاد و ما له من أثر على جميع الأطراف.

علاقة الحوكمة في البنوك بالأداء المالي :

إن تقييم الأداء في المنظومة المصرفية يعد مدخلا أساسيا لاتخاذ القرارات، و قد عرفت أساليب تقييم الأداء في البنوك تطورا ملحوظا خاصة و أن الأهداف المرجوة من تقييم الأداء ذات أهمية كبيرة وهي كآلاتي:

1. تحديد أفضل الوسائل لإستغلال جميع الموارد المادية و البشرية و المالية استخداما اقتصاديا مع تحقيق أكبر فائض عن طريق رفع الكفاءة لكل فرع من فروع البنك ولكل مرحلة من مراحل التنفيذ مع التأكد من اتفاق السياسات المستخدمة من ناحية تنظيم العمل و إعداد البرامج و الخطط و دراسات الجدوى مع تجنب مناطق الاختناق التي تؤدى إلى تعطيل أداء العمليات أو الأعمال (حسن عبد المنعم، 2009م) .
2. تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساسا بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم(لطيفة زيود، 2005م ، ص 164) .

لقد تمحورت العديد من الدراسات حول موضوع العلاقة بين الحوكمة و الأداء في الشركات و البنوك على حد سواء، و كان من أجل ذلك السعي للتوصل كيف يمكن أن تساهم الحوكمة باتجاه تحسين الأداء المالي من خلال ممارسات مبادئ الحوكمة . وقد تضمنت العديد من الدراسات تأكيد وجود علاقة بين كل من تطبيق الحوكمة و علاقتها بالأداء، حيث لا يرتبط نجاح الحوكمة في البنوك فقط بوضع القواعد الرقابية بل أيضا ضرورة تطبيقها بالشكل السليم و الفعال ، و عندما نقول نجاح تطبيق الحوكمة أكيد سينعكس ذلك على البنك ليس فقط من خلال تحقيقه للأهداف و لكن أيضا تعظيم أرباحه و ضمان استمراريته. و هو ما سنحاول توضيحه من خلال تحديد العلاقة بين الحوكمة و الأداء المالي للبنوك .

الحوكمة البنكية و مستويات الأداء :

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك في مايلي: (وهيبة رمضان محمد ، إبراهيم فضل المولى ،2015م ، ص114) :

1.أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
2.يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدى إلى تحسين أدائها ، ومساعدة المسؤلين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
3.يوفر قياساً لمدى نجاح البنك فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز الأداء لمواصلة البقاء والاستمرار .
4.يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.
5.كما تكمن أهمية تقييم الأداء في الحكم على مدى قدرة الإدارة على إستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة إستخداما أمثلا ، وذلك بإكتشاف الإنحرافات والتعرف على نواحي الإسراف والضياع وعدم الكفاءة ومن ثم إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء وتقليل الإنحرافات ما أمكن .(عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة ، 2011م ، ص 139) .

أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة لا يساهم فقط في استمرارية البنك بل يساهم في تحسين الأداء سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن تطبيق الحوكمة يظهر في الأداء من خلال: (صلاح حسن، 2011م ، ص 369-374) .

مجلس الإدارة :

غالبية أعضائه من الخارج يتمتعون باستقلالية، خبرة و كفاءة و مؤهلات علمية تؤدي إلى فعالية مجلس الإدارة و اللجان الرقابية التي يقوم بتشكيلها من أعضاء المجلس المستقلين حيث يبذل هؤولاء الأعضاء قصارى جهدهم في الحفاظ وحماية حقوق المساهمين من أي تلاعب أو استيلاء من جانب الإدارة ذلك لأن الأعضاء من الخارج مستقلين لا تربطهم أي صلة و قرابة بالإدارة أيضا حجم مجلس الإدارة يرتبط بالأداء المرتفع و ذلك لتعدد لجان مجلس الرقابة (لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات ، لجنة المكافآت ، لجنة مخاطر الحوكمة) .

وجود رقابة فعالة: على المدير التنفيذي و المديرين سيحفزهم على العمل و تطوير الأداء خاصة أنهم سيكونون عرضة للتغير أو تخفيض أو منع مكافأتهم في حالة الأداء الضعيف.

وجود نظام مكافأة فعال: حيث يزيد من ولاء مجلس الإدارة و الموظفين مما يدفعهم إلى ممارسة وظيفتهم بكفاءة .

جودة تطبيق مبادئ الإفصاح و الشفافية : حيث أن التزام البنك بالإفصاح عن نتائج النشاط و الأعمال و الأداء المالي والتشغيلي يعمل على مراقبة أداء ونشاط الإدارة من خلال قياس و تحليل النتائج المحققة و مقارنتها بما هو متوقع أو مستهدف لتحديد أو التوصل إلى معرفة ما إذا كان المسؤولين قد قاموا بأداء واجباتهم و تنفيذ مسؤولياتهم مما يحفز و يدفع الإدارة إلى بذل الجهد و اتخاذ القرارات السليمة لزيادة الأرباح و تعظيم ثروة المساهمين و تحقيق الأهداف و الاهتمامات المختلفة لأصحاب المصالح.

الأداء المالي في البنوك :

إن تعظيم ثروة الملاك يعتبر المحور الأساسي للحوكمة ، مع الاعتراف بأن تعظيم تلك الثروة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محاولة إرضاء الأطراف التي يهم أمر المنشأة باختلاف أنواعها، و كما هو متعارف عليه فانه في ظل تعدد المؤشرات و النسب المالية التي تحاول قياس الأداء فانه يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية هو أقرب المؤشرات التي تقيس قدرة الإدارة على تعظيم ثروة الملاك (منير ابراهيم هندي،2011م، ص 199)، و لتوضيح ذلك سوف نستعرض علاقة كل مؤشر بالحوكمة :

مؤشر كفاءة الإدارة و تفعيل الرقابة :

تعتمد جودة أداء المؤسسة المالية في كل نشاطاتها على كفاءة الإدارة، حيث أن ضعف كفاءة الإدارة يؤدي إلى خلق صعوبات تواجه كفاية رأس المال و تآكله و كذا تدهور الأصول ومنه تراجع الربحية، لذا فان السلطات الرقابية تولي اهتماما خاصا في سياستها بكفاءة الإدارة الداخلية و فعالية الحكم المؤسسي بها، حيث أن أهم متطلبات الإدارة السليمة للمصارف هي : كفاءة مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و التي تعتمد بدورها على توفر مؤهلات إدارية عالية و أيضا قدرات إدارية و معرفية إلى جانب الاستقامة و النزاهة (أيمن عبد الله محمد أبو بكر ، 2017م، ص 57) ، حيث تنعكس كل من فعالية الإدارة و الرقابة من خلال مؤشر منفعة الأصول الذي يعبر على كل من كفاءة الإدارة الذي نعكس من خلال مدى قدرة البنك على الاستخدام الأمثل لأصول البنك في توليد الأرباح في ظل تخفيض التكاليف، وهنا يظهر الدور الأساسي للرقابة في إدارة التكاليف، كذا مؤشر هامش الربح يعكس لنا مدى قدرة الموظفين و بالأخص الإدارة العليا على إدارة المصاريف و كفاءة التسعير .

مؤشر تعظيم الإيرادات و الربحية : إن قدرة البنك على التوظيف الفعال لموارده لا تنعكس فقط على الأرباح المحققة و لكن تنعكس أيضا على قدرة البنك في إدارة المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن ربط هذا المؤشر بالحوكمة من خلال :

الإفصاح و الشفافية فيما يخص التقارير و وضعية البنك من شأنه أن يساهم في إصدار القرار السليم من خلال: (نبيل عبد الرؤوف ابراهيم ، 2012م ، ص 6) .

1. أهمية الشفافية تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المتممة على النحو الذي يؤدى إلى تحسين الإفصاح في قوائم الشركات المالية، حيث أن عدم توفر هذه المعلومات يؤدي الي اتخاذ قرارات غير رشيدة .
2. إن الإفصاح في المحاسبة له علاقة بالقوائم المالية بالدرجة الأولى من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية ، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.
3. الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو السوق.

إدارة المخاطر التي تظهر فعاليتها من خلال مؤشر الرفع المالي الذي يعبر عن الأموال الغير المستخدمة في الاستثمار لذا فبالرغم من أن ارتفاع هذه النسبة يوضح أن البنك يخاطر بأموال الغير إلا أنه في ظل وجود ادارة مخاطر فعالة تسعى بالدرجة الأولى حماية أصحاب المصالح و هو أحد أهم مبادئ الحوكمة لذا فان أي قرار استثماري أكد سيأخذ بالدرجة الأولى حماية اصحاب المصالح بغض النظر عن حجم الأرباح التي يمكن تحقيقها وبعبارة أخرى قبل تحديد الأهداف المسطرة لا بد من وضع مبدأ حماية المودعين و المساهمين في أي قرار، وهو ما أكدت عليه مقررات لجنة بازل 3 من خلال الرفع إضافة نسبة الرافع المالي كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال ذلك من أجل تقوية متطلبات رأس المال الذي يعتبر كصمام أمان بالنسبة للمعاملين مع البنك من مساهمين و مودعين.

ونشير أن اعتماد نموذج العائد على الأصول يعد من أهم النماذج المعتمدة في تقييم الأداء والذي تتوفر فيه مختلف الشروط سابقة الذكر، خاصة أن هذا النموذج يعتمد على نسب و مؤشرات مترابطة يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة و الضعف. كما أن هذا المؤشر هو أقرب المؤشرات التي تقيس قدرة الإدارة على تعظيم ثروة الملاك،يمتاز هذا النموذج بمرونة حيث انه يمكن تحليل كل مؤشر إلى المؤشرات الجزئية التي تعكس القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد و المخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية و يعكس مستوى المخاطرة راس المال. (قصاص شريفة ، 2009م، ص 99) .

حتى ينعكس تبني مبادئ الحوكمة على الأداء، يجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها و هذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي و غير التنفيذي و كذا لجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك و إدارات التفتيش داخل الجهاز البنكي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة، والمساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك (محمد مصطفى سليمان، 2006م، ص 99) .

حيث تأسس بنك البركة الجزائر في مايو 1991م كأول بنك اسلامي و ذلك وفق الترخيص الممنوح من قبل بنك الجزائر، حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة و الصيرفة التجارية يدير البنك 30 فرعا في الجزائر و 700 فرع في كل من : تركيا، الاردن ، مصر ، تونس ، السودان ، البحرين باكستان، جنوب افريقيا، لبنان، سورية، العراق و المملكة العربية السعودية. و من أجل معرفة مدى اهتمام بنك البركة بإرساء الحوكمة و الاهتمام بها اعتمدنا من خلال موقع البنك على جمع مختلف المعلومات التي حاولنا ممن خلالها تحديد مدى اهتمام بنك البركة الجزائر بإرساء مبادئ الحوكمة .

مبادئ و آليات الحوكمة	المعيار	بنك البركة الجزائر	تقييم
مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	10 أعضاء	من خلال دراسة تركيبة مجلس الإدارة لبنك البركة سواء على مستوى المجموعة أو فروعة المتواجدة في الجزائر نجد أن غالبية الأعضاء من الخارج ، يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة و المؤهلات. كما أن أعضاء المجلس لا تربطهم صلة قرابة و هو ما يساهم أكثر في تحقيق الأهداف و تحسين الأداء .
	عدد الأعضاء الخارجين	07 أعضاء	
	تحديد دور و مهام مجلس الإدارة	تم تحديده بوضوح	
	لجان المجلس	تم تحديده بوضوح من الهيكل التنظيمي للبنك المفصل	
	تحديد مهام لجان مجلس الإدارة	تم تحديد اللجان مع تحديد مهام كل لجنة : لجنة التدقيق، لجنة المخاطر لجنة التنفيذية، لجنة الضبط و الرقابة	

الشفافية و الإفصاح	تقارير السنوية	يتم إصدار التقرير السنوي وفق مدة قانونية المصرح بها	يظهر من خلال التقارير السنوية التي يقوم البنك بنشرها و التي تضم أهم المعلومات و مختلف العمليات التي يقوم بها البنك، كما يعرض البنك بصفة عامة مختلف الاهداف المستقبلية للبنك و هو ما يسهل على مختلف أصحاب المصالح معرفة مختلف المعومات حول البنك، غير أن هذه التقارير تفتقر الى نظام المكافاءت و الحوافز التي يعتمدها البنك
	الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة و مهامهم	مصرح به و بالتفصيل	
	الإفصاح عن نظام المكافآت	غير مصرح به	
	جودة المعلومات	معلومات متوفرة على مستوى الموقع على درجة من الجودة	
	جودة الموقع الالكتروني للبنك	موقع عالي الجودة يتم إضافة كل ما هو جديد على الموقع	
التدقيق الداخلي و الخارجي	التدقيق الداخلي	مصرح به وموجود	يسهر البنك على وضع أسس أليات لضمان فعالية في التدقيق و تسهيل عملية المدققين ، فهي تحدد من خلال لجنة التدقيق الوظائف المنوطة بهم على كل المستويات ، كما أنها دعمت البنك بهيئة الرقابة الشرعية من أجل التأكد من شرعية مختلف العمليات و المنتجات و هذا من شأنه يساهم في تفعيل عملية المدقق.
	عمل المدقق الداخلي	محدد و بوضوح	
	التدقيق الخارجي	غير مصرح به	
قواعد الحوكمة	المسؤولية الاجتماعية	موجودة و مصرح بها بوضوح	باعتبار بنك البركة بنك إسلامي جعل منه يكون سباق في الاهتمام و بالحوكمة و إرساء مبادئها، خاصة أن البنك قام بإصدار بشكل من التفصيل أهمية الحوكمة و اللجان اللازمة من اجل دعم الحوكمة .
	قواعد الحوكمة	مصرح بها و بدا الاهتمام بها منذ سنة 2008	
	عمل لجنة الحوكمة	مصرح بها وبوضوح و بالتفصيل	
	سياسة إدارة المخاطر	مصرح بها بوضوح و بالتفصيل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الصادرة من موقع :www.albaraka-bank.com

شكل رقم (2): تقييم مبادئ و آليات الحوكمة في بنك البركة الجزائر

من خلال الشكل رقم (2) نجد أن بنك البركة الجزائر قد خطا خطوة فعالة نحو الاهتمام بالحوكمة و يظهر ذلك من خلال أنشاء لجنة الحوكمة التي من شأنها أن تسهم في دعم آليات الحوكمة و من أجل معرفة ثمار هذا الاهتمام ثم تقييم أداء البنك خلال الفترة (2010م-2015م) بالاعتماد على نموذج العائد على الأموال الخاصة و أيضا من منظور الحوكمة . حيث يعتبر إنشاء لجنة الحوكمة أحد ركائز الأساسية لإقامة الحوكمة خاصة أنه يسهم وجوها في : (عبد الرزاق سلام ، 2012م ، ص 182) .

1. وضع إطار و دليل الحوكمة و مراقبته تنفيذه وكذا تعديله عند الضرورة .

2. تتكون هذه اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين على أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة كما يجب أن تضم الجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق.

3. من أهم صلاحيات اللجنة التأكد من اعتماد تطبيق إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع مخاطر العوائد المتوقعة، كما يجب أن تتأكد من الإفصاح الملائم لأصحاب حسابات الاستثمار بالطريقة الملائمة .

تقييم أداء بنك البركة الجزائر "2010م-2015م" :

معدل العائد على حقوق الملكية : و هي النسبة بين صافي الدخل إلى حقوق الملكية و يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على توليد العوائد من خلال توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك

على قدرة البنك في اتخاذ قراراته الاستثمارية و التشغيلية في البنك (حيدري حمزة جودي، 2008م ، ص83)، يتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية ROE= صافي الربح/ إجمالي حقوق الملكية :

جدول رقم (1): تطور العائد على الأموال الخاصة لبنك بركة (2010م-2015م)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
17.50%	18.08%	17.81%	18.95%	18.38%	17.21%	ROE
5.2%	5.7%	5.2%	5%	4.8%	4.4%	PM
23463	23810	22065	22110	20550	18843	TR

المصدر : من موقع بنك البركة الجزائر : www.albaraka-bank.com

من الجدول رقم (1) نلاحظ تذبذب في مؤشر العائد على الأموال الخاصة حيث عرف ارتفاع خلال الفترة (2010م-2012م) لينخفض مؤشر إلى 17.81% و يعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الذي عرفه إجمالي الإيرادات ، خاصة أن صافي الربح عرف خلال فترة الدراسة تزايداً مستمراً علما أن هذه النسبة يتم احتسابها من خلال العلاقة :

هامش صافي الربح= صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الإيرادات * 100 %

ويعكس التزايد المستمر الذي عرفته هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على زيادة الأرباح و الفوائد على حقوق الملكية عن طريق السيطرة على المصارف و تعظيم الإيرادات مثال ذلك محاولة الحصول على موجودات ذات العائد العالي من القروض و الاستثمارات.

أما إجمالي حقوق الملكية : يتم احتساب هذه النسبة من خلال العلاقة .

إجمالي حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الموجودات :

تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة و نجاح البنك في استثمار أمواله حيث أنه كلما زادت ربحية البنك في استثمار أمواله حيث كلما زادت ربحية البنك سيؤدي ذلك إلى تعظيم قيمة أسهم البنك في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل ايجابي على درجة أمان البنك و يعود سبب انخفاض هذه النسبة سنة 2013م في البنك إلى انخفاض إجمالي حقوق الملكية من 22110 سنة 2012 إلى 22065 و هو راجع إلى ارتفاع إجمالي الموجدات وهو ما لجأ إليه البنك بسبب ارتفاع نسبة الرفع لنفس السنة 2013م كذلك انعكس ذلك سنة 2015م بالنسبة لمؤشر الرفع المالي الذي شهد ارتفاعا و هو ما سيوضحه شكل رقم (3) .

كما يمكن احتساب معدل العائد على الأموال الخاصة من خلال العلاقة:

ROE=ROA. EM

(الرفع المالي) EM: يمكن قياس المخاطر التي يتعرض لها معدل العائد على حقوق الملكية و ذلك من خلال الرفع المالي الذي يعكس درجة التقلب (المخاطر) و يستفاد من هذه الصيغة في تفسير الأداء بشكل أفضل فإذا حقق العائد علي حقوق الملكية ارتفاعا أو انخفاضا فانه يمكن تحديد السبب من خلال العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما، فان كان سبب الارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فان المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي تطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء و بالمقابل إذا كان الارتفاع يعود إلى ارتفاع في مؤشر العائد على الأصول الذي يعبر عن وجود إدارة ممتازة للأصول التي هي محصلة الكفاءة و الإنتاجية. والشكل التالي يوضح تطور معدل الرفع المالي في بنك البركة خلال الفترة 2010م-2015م .

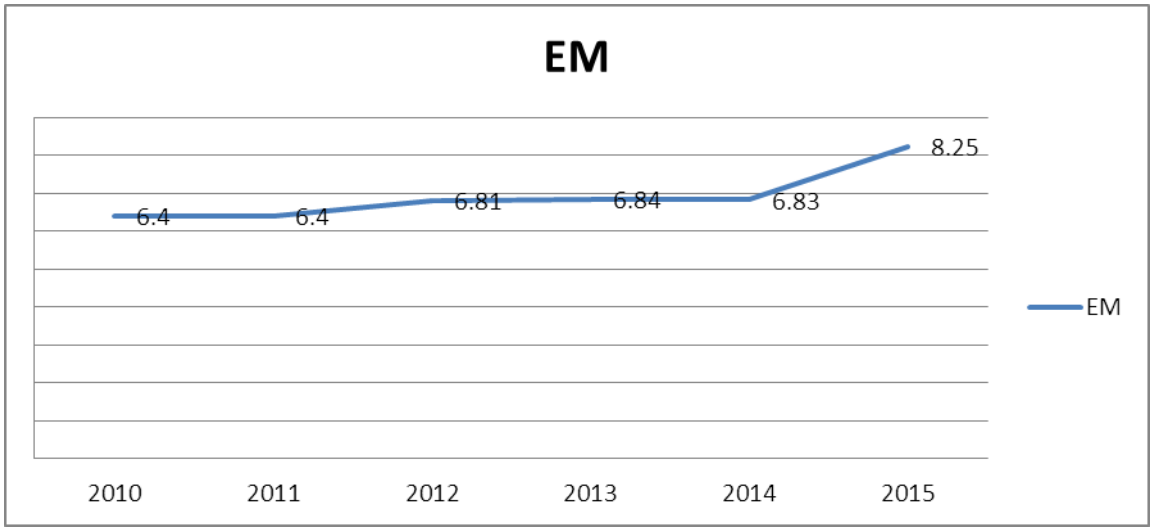

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بنك البركة الجزائر : www.albaraka-bank.com

شكل رقم(3) : تطور معدل الرفع المالي في بنك البركة خلال الفترة 2010م-2015م

حيث عرف الرفع المالي تزايد بشكل متباطئ خلال الفترة (2010م-2014م) فلم تتجاوز قيمة الرفع المالي من 6.4 إلى 6.84 وهو ما يدل على تحفظ البنك في استثمار أموال الغير خاصة أن هذا البنك خاص لذا عليه عدم المخاطرة و هو عكس مانجده على مستوى البنوك العمومية التي تنشط بالجزائر، أن نسبة الرفع المالي مرتفعة تصل حتى إلى 27 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه البنوك تعتمد على الدولة في حالة وقوع أي تعثر بها و لا يعكس كفأتها في إدارة أموالها وقدرتها على إدارة المخاطر بالضرورة .

مؤشر العائد على الأصول : يتحدد معامل العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما هامش الربح الذي يعكس مدى كفاءة في الإدارة و مراقبة التكاليف و أيضا مؤشر منفعة الأصول الذي يعبر عن الاستغلال أو الاستعمال الأمثل للأصول أي إنتاجيتها . (محمد الجموعي قريشي، 2004م ، ص 89) .

ويتم احتساب كل من مؤشر منفعة الأصول و هامش الربح من خلال العلاقة الآتية:

هامش الربح PM= الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات .

حيث يعكس هامش الربح مدى كفاءة إدارة المصاريف و كفاءة سياسة التسعير.

منفعة الأصولAU= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول .

ROA =PM*AU

جدول رقم (2): تطور مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة خلال الفترة (2010م-2015م)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.08%	2.56%	2.54%	2.7%	2.8%	2.56%	ROA
4.03%	4.59	4.94	5.5	5.86%	6%	AU
5.2%	5.7%	5.2%	5%	4.8%	4.4%	PM

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بنك البركة الجزائر : www.albaraka-bank.com

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ استقرار نسبي في مؤشر العائد على الأصول الذي لم يتعدى 2.8% وهي نسبة منخفضة عموما يعود سبب انخفاض عائد على الأصول من خلال الاعتماد على المؤشرين السابقين في التحليل إلى الاتي:

الانخفاض المستمر الذي شهدته منفعة الأصول حيث كانت نسبته سنة 2010م مقدرة ب6% لتعرف هذه النسبة تراجع خلال الفترات التالية لتصل إلى 4.03% سنة 2015م وانخفاض هذه النسبة يدل على عدم الاستخدام الأمثل للأصول في المقابل عرف هامش ربح ارتفاع مستمر و هو ما يدل على مدى تحكم و كفاءة الإدارة في مراقبة التكاليف، إذا بالرغم

من قدرة البنك على التحكم الكفء في مراقبة التكاليف الذي يؤثر من خلال مؤشر الربح إلا أن الانخفاض المستمر لمؤشر منفعة الأصول كان سببا في الاستقرار النسبي لمؤشر العائد على الأصول عند مستويات منخفضة و يعود ذلك إلى أن ضعف الاستغلال الأمثل للأصول و هو راجع إلى الوضعية الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار البترول و انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبيا على جو الاستثمار من جهة و معدلات الفائدة من جهة أخرى في حين نجد أن العائد على الأصول لمجموعة بنك البركة باختلاف مكانها عرف استقرار خلال الفترة (2009م-2015م) .

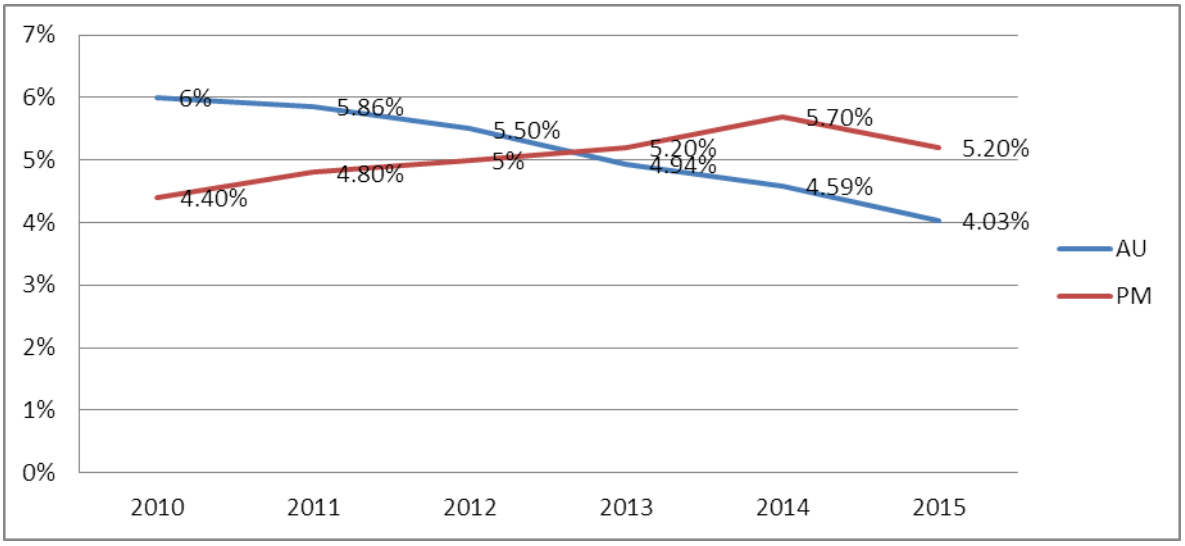

المصدر : من إعداد الباحثين من موقع بنك البركة الجزائر : www.albaraka-bank.com

شكل رقم (4) : تطور مؤشر منفعة الأصول و هامش الربح بنك البركة (2010م-2015م)

النتائج :

1. يوجد اهتمام من طرف بنك البركة بمجلس الادارة من خلال تفعيل دوره عبر تحديد المهام والمسؤوليات و أيضا ضمان استقلاليته.
2. يسعى البنك دوما الى اصدار التقارير السنوية مع ضمان توفر المعلومات و كذا جودتها .
3. لدى البنك اليات و أسس لضمان فعالية التدقيق و تسهيل عملية المدققين، غير انه لم يصرح عن اليات التدقيق الخارجي.
4. تم اصدار قواعد الحوكمة من طرف البنك كما تم انشاء لجنة خاصة بالحوكمة و ادارة المخاطر .

التوصيات :

بناءا على النتائج أعلاه توصي الدراسة بالأتي:

1. رغم سعى مجموعة بنك البركة الى الالتزام بأفضل الممارسات العالمية إلا أنه لا يزال يعاني من بعض النقائص خاصة في ظل التحديات التي يواجهها باعتباره بنك اسلامي .
2. ضرورة ارساء الحوكمة و ادارة المخاطر بكفاءة عالية من خلال المراجعة المستمرة والفعالية وكذا التمتع بأخلاقيات المهنة.
3. وضع اليات فعالة من أجل مسايرة مقررات لجنة بازل و معاييرها المتعلقة بالبنوك التقليدية.
4. البحث عن استراتيجيات لتفعيل دوره في الساحة المصرفية الجزائرية باعتباره بنك اسلامي من جهة و من جهة أخرى ايجاد اليات لضمان استمراريته و تحسن أدائه من خلال ايجاد الية فعالة لمعاملة البنك المركزي الجزائري.

المراجع :

1. حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين الراضي، (2013م) ، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة ، دار اليازوري.
2. طارق راشد الشمري، (2013م) ، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية هاني ابو الفتوح، الوصايا العشر للحوكمة في البنوك : مركز المشروعات الدولية الخاصة .
3. حسن عبد المنعم، (2009م) .
4. لطيفة زيود، ماهر أمين، (2005م) ، تقويم اداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي :دراسة ميدانية ، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية .
5. صلاح حسن، (2011م) ، الرقابة على اعمال البنوك و منظمات الأعمال : تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الالكترونية دار الكتاب الحديث .
6. منير ابراهيم هندي، (2011م) ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات ، دار المعرفة الجامعية .
7. أيمن عبد الله محمد أبو بكر ، (2017م) .
8. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم ، (2012م) ، أثر نماذج و قواعد الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية .
9. قصاص شريفة ،(2009م) ، تقييم الأداء المنظومة المصرفية الجزائرية حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة الجزائر.
10. محمد مصطفى سليمان، (2006م) ، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية .
11. عبد الرزاق سلام ،(2012م) ، النظام المصرفي الجزائري و الية تحديث في ظل العولمة .
12. حيدري حمزة جودي، (2008م) ، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الادارة والاقتصاد.
13. محمد الجموعي قريشي،(2004م) ، تقييم اداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994م– 2000م، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد3.
14. عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة ،(2011م) ، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات .
15. مصطفى يوسف كافي، (2013م) ، ادارة البنوك ، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع.
16. وهيبة رمضان محمد حسين، ابراهيم فضل المولى البشير ،(2015م) ، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية ، مجلة العلوم الاقتصادية .